الصباح الاقتصادية 12
العدد 2625 - السنة التاسعة
الجمعة 25 صفر 1438 - الموافق 25 نوفمبر 2016
Friday 25 November 2016 - No.2625 - 9th Year

أوضح أن المؤسسات المصرفية العربية بلغت 500 مؤسسة

الجراح: أصول القطاع المصرفي العربي تتخطى 3.3 تريليونات دولار

جانب من المؤتمر المصرفي

■ اتحاد المصارف العربية سيبحث في إمكانية إنشاء «لوبي عربي دولي» من أجل مستقبل أفضل

■ طربيه: الاضطرابات والنزاعات بالمنطقة كبدت المصارف العربية أكثر من 600 مليار دولار

دعا اتحاد المصارف العربية إلى إنشاء (لوبي مصرفي عربي) يستثمر كل طاقاته في بناء مستقبل افضل للاقتصاد والاجيال العربية.

وقال رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح الصباح في كلمة في افتتاح المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2016 في بيروت ان السلام والامن مسؤولية الحكومات والقوى السياسية والاقتصادية ومن بينها القطاع المصرفي العربي وذلك من خلال إعادة الاعمار والبناء ودفع عجلة الاقتصاد والاستثمارات.

وأشار الشيخ محمد الجراح إلى الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها القطاع المصرفي العربي من خلال اصوله التي تخطت 3ر3 تريليون دولار وبلغت ودائعه المجمعة اكثر من تريليوني دولار في حين تخطت قروضه الممنوحة للغير 7ر1 تريليون دولار.

وذكر أن عدد المؤسسات المصرفية العربية بلغ نحو 500 مؤسسة وتزيد أصولها المجمعة عن حجم الاقتصاد العربي حيث تقدر بحوالي 109 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي.

ولفت إلى أن اتحاد المصارف العربية سيبحث في إمكانية إنشاء «لوبي مصرفي عربي دولي» إنطلاقا من حرصه على تعزيز الاستقرار المالي والتكامل الاقتصادي في ظل التحديات السياسية والأمنية وإنخفاض اسعار النفط إلى مستويات تاريخية.

وشدد على اهمية إقامة تكتل مصرفي عربي لمواجهة البنوك العالمية ومنعها من التحكم بالمصارف او المؤسسات المالية العربية والسماح بتوظيف نسبة من الاستثمارات العربية في الخارج داخل الدول العربية مما سيؤدي إلى خلق فرص عمل تساهم في تنمية المنطقة العربية ككل.

واعلن عن عزم اتحاد المصارف العربية إقامة مؤتمر لتعزيز الاستثمار في دولة فلسطين في العاصمة الاردنية عمان في فبراير 2017 تحت عنوان (الاستثمار في فلسطين) إنطلاقا من ضرورة قيام المصارف العربية بتعزيز الاقتصاد الفلسطيني وقطاعه المصرفي.

من جهته اعرب رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربيه عن قلقه ازاء حجم التداعيات التي خلفتها الاضطرابات والنزاعات العربية على المصارف العربية والتي كبدتها اكثر من 600 مليار دولار في نشاطها الاقتصادي.

واعتبر طربيه ان نجاح المصارف في إيجاد لوبي مصرفي عربي دولي يسهم في تفعيل الدور العربي في صياغة القرارات المالية والاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الدولية وتطوير التنسيق مع المؤسسات الرقابية بمرونة مع متطلبات الانفتاح المصرفي العربي الدولي.

بدوره قال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ان انتخاب الرئيس اللبناني ميشال عون وتكليف النائب سعد الحريري لتشكيل الحكومة يعززان الثقة بالاقتصاد والاستثمار في لبنان.

وتوقع سلامة ان تبلغ نسب النمو في لبنان العام 2016 ما بين 5ر1 و2 بالمئة مع نسب تضخم تقارب الصفر.

من جهته اعرب رئيس الهيئات الاقتصادية في لبنان عدنان القصار عن أمله في ان يشهد لبنان مزيدا من الانفراج في علاقاته مع الاشقاء بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل التغير القائم في المشهد السياسي اللبناني.

وشدد القصار على اهمية إيجاد تكتل مصرفي عربي يقوم بدور في صياغة السياسات الدولية بما يتناسب مع القطاع المصرفي العربي ويثبت حضورا عربيا فاعلا على الصعيد الدولي.

من جهتها قالت وزيرة التعاون الدولي في مصر الدكتورة سحر نصر ان التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية التي حصلت في الفترة الماضية منحت فرصة هامة لجعل اقتصادات دول المنطقة تكتسب الخبرة والقدرة على التكيف.

ورات ان المنطقة العربية تتمتع بالحيوية وتمتلك الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تؤهلها لتحقيق التكامل في مختلف المجالات داعية إلى توفير البنى التحتية لمشاريع التنمية الاقليمية.

وسيناقش المؤتمر الذي يعقد على مدى يومين تحت عنوان (اللوبي العربي الدولي – لتعاون مصرفي افضل) عددا من المواضيع ابرزها انعكاسات التطورات العربية والدولية على العمل المصرفي ودور القطاع المصرفي في تمويل قطاعات الاقتصاد.

كما سيتناول المؤتمر موضوع التكتل المصرفي العربي ويبحث في اهمية دور القطاع المصرفي عربيا ودوليا اضافة إلى مناقشة تاثير التشريعات الدولية على السياسات التمويلية للمصارف العربية.

تماسك أسهم قيادية تشغيلية أبرز ملامح الأسبوع

هبوط جماعي لمؤشرات البورصة في الجلسة الختامية

أسبوع مفتوح للبورصة

اغلقت بورصة الكويت تداولات أمس الخميس على انخفاض مؤشراتها الرئيسية الثلاثة بواقع 19ر06 نقطة للسعري ليصل إلى مستوى 5517 نقطة و1ر02 نقطة للوزني و4ر6 نقطة ل(كويت 15).

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 15ر8 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 114ر6 مليون سهم تمت عبر 3118 صفقة (الدينار الكويتي يعادل نحو 3ر3 دولار أمريكي).

وكانت أسهم شركات (الامتياز) و(ياكو) و(جي اف اتش) و(البيت) و(بيتك) الأكثر تداولا في حين جاءت أسهم شركات (معادن) و(المعامل) و(اجيال) و(النخيل) و(ارجان) الأكثر ارتفاعا.

الأداء خلال الأسبوع

مرت تعاملات بورصة الكويت خلال هذا الأسبوع بعدة محطات ابرزها تماسك أسهم قيادية تشغيلية وسط أداء لافت لعدد من الأسهم الخاملة الأمر الذي انعكس ايجابا على المؤشرات الرئيسية الثلاثة.

وكان واضحا من مجريات الحركة زيادة عمليات جني الأرباح والمضاربات والضغوطات البيعية التي طالت شرائح متنوعة من أسهم الشركات من جانب كبار المضاربين الأفراد.

وشهدت الجلسات موجة من التفاؤل ترجمتها مؤشرات القيم النقدية المتداولة يوميا والتي بلغت أفضل مستوياتها مقارنة مع نظيرتها خلال الربع الثالث والتي كانت ناجمة عن أوامر شراء مدروس من بعض المحافظ المالية.

وشهدت تعاملات البورصة دخول سيولة محلية وخارجية عبر محافظ نشطة مع بلوغ العديد من الأسهم مستويات سعرية مغرية للشراء ما ساهم في رفع معنويات المتعاملين لاسيما في تداولات منتصف الاسبوع وسط عمليات تجميل لاغلاقات شهرية مبكرة.

ولعبت بعض افصاحات الشركات دورا محوريا في قرارات العديد من المتعاملين خاصة الصغار منهم حيث جاءت قراراتهم وفقا لما تحمله هذه المعلومات من ايجابيات قد تنعكس على بيانات الربع الأخير من العام الجاري.

وكان لتداعيات ايقاف سبع شركات عن التداولات اثر سلبي على مساهميها في حين كانت معظم التعاملات موجهة نحو أسهم كبريات المجموعات المحركة للسوق كمجموعة الاستثمارات الوطنية ومجموعة المدينة إضافة إلى اسهم منتقاة أسعارها كانت تتداول فوق مئة فلس.

ومن المتوقع استمرار وتيرة التباين على اداء الشركات المدرجة خلال الاسبوع المقبل وسط تصعيد المستويات السعرية لكثير من الاسهم للاستفادة منها مع مطلع ديسمبر المقبل.

وفي هذا الاطار تسعى بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية الى عمليات شراء على اسهم مجموعاتها ما قد يرفع من مستوى المؤشر السعري لما فوق 5520 نقطة.

وعلى صعيد مسار جلسة اليوم الخميس فقد كان واضحا هيمنة حالة من التذبذب على وتيرة الحركة وسط بيوعات على شركات تشغيلية قيادية في حين كان سهم شركة (اسس) سببا رئيسا في تراجع المؤشر السعري حيث كانت من اكبر الشركات المتراجعة.

وطالت التراجعات العديد من الشركات ومن ابرزها (ايفا فنادق) و(كميفك) و(اثوفست) و(حيات كوم) في حين كانت الشركات التي تتراوح اسعار اسهمها ما بين 62 و162 فلسا هي الاكثر ارتفاعا في حين اهتم المتعاملون بسهم (هيومن سوفت).

وشهدت مجريات حركة الأداء العام خلال ساعات الجلسة نشاطا على نحو 32 شركة شهدت ارتفاعا على عكس 50 شركة شهدت انخفاضات ضمن 135 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر اسهم (كويت 15) على 2ر12 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت 12ر6 مليون دينار تمت عبر 392 صفقة نقدية ليخرج المؤشر من تعاملات الجلسة عند مستوى 5ر863 نقطة.

يذكر أن المؤشر السعري للبورصة اقفل منخفضا 06ر19 نقطة ليبلغ مستوى 3ر5517 نقطة وليحقق قيمة نقدية بلغت 8ر15 مليون دينار من خلال 6ر114 مليون سهم تمت عبر 3118 صفقة نقدية.

هيئة الاتحاد الجمركي الخليجي تعقد اجتماعها السابع عشر

السيف: نسير بخطى ثابتة نحو تطوير آليات العمل في الإدارات المختلفة

جانب من الاجتماع

عقدت هيئة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعها السابع عشر في 21 نوفمبر، بحضور مدير عام الإدارة العامة للجمارك خالد السيف على راس وفد الكويت، وناقش الاجتماع سبل تيسير إجراءات تفتيش البضائع، لتجنب تكرار إجراءات التفتيش في المنافذ البينية والمنافذ الاولية، كما سلط الضوء على دور القطاع الخاص في هذا الشان، وفي التخليص المسبق قبل وصول البضائع المستوردة والاحكام المسبقة وقبول المستندات الكترونيا، والتاكد من فتح المنافذ البينية بين دول المجلس على مدار الساعة وتواجد الجهات المعنية لسرعة الفسح الجمركي.

وخلال اليوم الثاني من اللقاء المشترك الرابع بين هيئة الاتحاد الجمركي والقطاع الخاص لبحث المعوقات التي تواجهها الدول الاعضاء من أجل الاتفاق على الحلول المناسبة لها، تم عرض الرسوم الجمركية المحصلة للفترتين 30 و34 بين دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، واستعراض الإعلان الخاص بتوسيع التجارة في منتجات تقنية المعلومات وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة عليها، وكذلك فرص التعاون بين مكاتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسة الضارة في التجارة الدولية بالأمانة العامة والسلطات الجمركية بدول المجلس.

كما تم التباحث حول اخر المستجدات حول دراسة حماية الوكيل المحلي، فيما قام الأعضاء بمتابعة المستجدات المتعلقة بإعداد دراسة معاملة منتجات المصانع المقامة في التجمعات الاقتصادية بدول المجلس باستثمارات خليجية، وتحديد موعد اجتماع الهيئة القادم، وخلال الاجتماع تم استعراض خطاب مدير عام الجمارك بالمملكة العربية السعودية بشان توصية الاجتماع المشترك لرؤساء اجهزة امن الحدود والمطارات والموانئ والجمارك بالدول العربية بتعميم مشروع الإدارة المتكاملة للحدود على الدول العربية، وملاحظة جمارك السعودية حول المواضيع الجمركية وغير الجمركية التي ترد من الدول الأعضاء ولها علاقة باختصاصات هيئة الاتحاد الجمركي وتعرض مباشرة على اللجان الفنية المتخصصة قبل عرضها على هيئة الاتحاد الجمركي للتوجيه بشانها.

فيما تم الاطلاع على خطاب مدير عام الهيئة الاتحادية للجمارك بدولة الامارات العربية المتحدة بشان الفروقات المالية الواردة في البالغ المحولة بنظام التحويل الالي المباشر للرسوم الجمركية، وخطاب مدير عام الجمارك بسلطنة عمان بشان معوقات التخليص الجمركي في المنافذ الحدودية ومناقشة تسهيل حركة الشاحنات العبرة ترانزيت، ومناقشة تفعيل TIR بين دول مجلس التعاون الخليجي، ومناقشة دور مكاتب التخليص وربط التخليص بالنظام الالكتروني مما يساعد في تسهيل وتيرة التخليص، وانشاء نظام واحد للنقل البري الخليجي ليسهل عملية التنقل بين دول المجلس، وإيجاد نظام بين الحدود الخليجية لتسهيل الاجراءات الحدودية.

ومن جهته، اكد مدير عام الإدارة العامة للجمارك الكويتية خالد السيف، على اهمية مواصلة الجهودات الخليجية الموحدة من أجل انجاز التوصيات وتنفيذ القرارات التي من شانها تسهيل عملية نقل البضائع واستصدار الموافقات والتصاريح، وما يتعلق بها من تعجيل الدورة المستندية وإجراءات التفتيش وفرض الرسوم الجمركية، والتعجيل بتنفيذ إجراءات الربط الالي والميكن.

واضاف السيف على هامش الاجتماع، ان الإدارة العامة للجمارك تسير بخطى ثابته نحو تطوير اليات العمل في الإدارات المختلفة، بدعم قوي من مجلس الوزراء الكويتي، وتعاون ملموس من قبل المؤسسات والجهات الحكومية ذات الصلة، للوصول الى مستوى الخدمات الجمركية الى المستويات العالمية، وبما ينعكس تاثيره على الإيرادات في الميزانية للدولة.

واشار السيف الى ان الفترة الحالية تشهد العديد من الاجتماعات واللقاءات الجماعية والثنائية مع العديد من الاقران على المستوى الخليجي والعالمي من اجل استكمال خطة تنمية الجمارك الكويتية، والتي تندرج ضمن الخطة التنموية للدولة، وفقا للاستراتيجية الموضوعة من قبل الجمارك بشان الربط الالي وتطوير الخدمات الجمركية في المنافذ المختلفة.